



## كلمة ونص

## مجرد ظواهر

عبير صيموعة

ظواهر جديدة على محافظة السويداء أفرزتها خمس سنوات من الأزمة في البلاد حيث انتشر التهريب بكل مظاهره البشعة من تهريب المازوت الداغشي والأسلحة والمخدرات وحتى المواد الغذائية والتموينية من سكر وقمح وغاز وخضار وفاكهة وغيرها ولعل أهم تلك المظاهر الغربية من مجتمع المحافظة الأمن السرقات وعمليات الاحتال والنصب وصولاً إلى الخطف والقتل بهدف السلب ليبقى السؤال هل هذه فعلاً حقيقة مجتمع المحافظة وأهلها البسطاء...؟! أم إن الحرب وما أفرزته من فلتان أمني وحصار اقتصادي...؟!.

ظهور مثل تلك الحالات وتفشيها من تجار أزمات وانحلال أخلاقي وخلقي ليست من خصال ومزايا السويداء وما يجري من أعمال خارجة على القانون إنما هي ظواهر لا تمثل حقيقة أبناء المحافظة الحقيقيين.

من جهة أخرى تبرز ظواهر إيجابية للأهالي الشرفاء ممن تصدوا لتلك المظاهر البشعة وسعيهم إلى محاربتها بكل إشكالها عندما قاموا باعتراض ومصادرة السيارات المحملة بالأسلحة والحبوب المخدرة وتسليمها إلى الجهات المختصة وتوزيع المواد الغذائية المصادرة للأهالي بالجان وهنا لابد من كلمة تقال وهي ضرورة ردم الهوة التي توضحت في الفترة الأخيرة بين المواطن وبعض الجهات ومحاربة الفساد بجميع مظاهره وأشكاله ودعم المواطن في لقمة عيشه وتعزيز صموده وهي مهمة الحكومة بكل أشكالها السياسية والاقتصادية لأن المواطن الشريف صامد في بلده ويرغب في العيش بكرامة دون اللجوء إلى طرق غير شرعية تساعد على تأمين أبسط المطالب المعيشية لأسترته...!!.

المال يجبر داعش على استبدال الحدود بالغرانات المالية

## المحامي العام بالرقعة لـ«الوطن»: أبالأف من أبناء المحافظة منتسبون للتنظيم

أهل نقلاو دعاواهم إلى محافظات أخرى وبعضهم قدم شكواى رسمية على التنظيم

محمد منار حميجو

قال المحامي العام بالرقعة خليل عيدان: إن هناك الكثير من الأهالي قدموا شكواى على تنظيم داعش إلى عدلية المحافظة التي مقرها حالياً في محافظة دمشق، مشيراً إلى أن معظم الشكاوى تتضمن سرقة التنظيم لأموال الرقعة الناس عبر فرض الضرائب عليهم لأي حجة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال العيدان: إن نسبة الذين ينتسبون إلى تنظيم داعش من أهالي الرقعة لا تتجاوز ١ بالألف وإن جميع أفراد التنظيم هم من جنسيات مختلفة، موضحاً أن أفراد التنظيم من أبناء الرقعة ملتمحين لكيلا يتعرف عليهم أبناء المدينة.

وأعلن العيدان أن مجلس القضاء الأعلى سمح لأبناء المحافظة بنقل دعاوهم إلى أي محافظة يقطنون فيها وذلك بعدما يقدم طلباً إلى المجلس يتضمن نقل وترميم الدعوى، مشيراً إلى أن العدلية حالياً في دمشق لا يوجد فيها محاكم للقاضي وإنما هي فقط لتسيير معاملات أبناء المحافظة وتسوية أوضاعهم كرفع كف البحث وتصديق الوكالات.

وكشف العيدان أن عدداً كبيراً من أبناء المحافظة نقلوا دعاوهم من الرقعة إلى محافظات أخرى وهذا يدل على ثقة أبناء المحافظة بمؤسسات الدولة ما زال كبيراً وأنهم لا يعترفون بما يسمى المحاكم التابعة لتنظيم داعش التي مارست كل أنواع الظلم بحق المواطنين عبر فرض العقوبات والغرامات المالية على أي حجة ومنها على سبيل المثال فرض غرامة ٦ آلاف ليرة شهرياً بحجة أن التنظيم يؤمن الكبرياء لأبناء المدينة ثلاثة

## لا محاكم لعدلية الرقعة وعملها مقتصر على تسوية أوضاع المراجعين آباء المنتسبين للتنظيم يعيشون في حالة ذعر خوفاً من أبنائهم

ساعات باليوم، وأوضح العيدان أنه بحق لأي مواطن من أبناء المحافظة تقديم طلب للمجلس لنقل وترميم دعوته وذلك عبر تجميع الوثائق مرة أخرى باعتبار أن معظم الدعوى اتلفت من التنظيم، مؤكداً أن وزارة العدل تعمل جاهدة على تقديم جميع التسهيلات لأبناء الرقعة.

وأكد العيدان أن عدد المراجعين يومياً تراوح بين ٢٠ إلى ٢٥ ومعظمهم يراجعون العدلية لتسوية أوضاعهم ومنهم من يأتيون من المحافظة لمراجعة العدلية رغم الصعوبات

## مسلسل الحرائق المفصلة في مصيف التهم ٧٠٠ دونم!!



حمادة- محمد أحمد خبازي

مسلسل الحرائق المفصلة المكسيكي، في أجمل مناطق وغابا مصيف الحراجية والطبيعة بدأ ميكراً هذا العام، ليستفيد منه تجار الحطب الذين يستغلون الظروف الأمنية في المحافظة لمصالحهم الشخصية الضيقة ومنافعهم الذاتية، حتى لو كان الثمن أجمل غابات الوطن!!.

فقد نشب حريق ضخم مؤخراً في غابات البستان في منطقة مصيف الحراجية التهم مساحات واسعة من أشجار الصنوبر النعري.

وأكد عدد من الأهالي لـ«الوطن» أن النيران التي أضمرت بفعل فاعل، تقف وراءها الجهات ذاتها المستفيدة من حرائق العام الماضي، التي يفرض بها حماية الغابات من العبث والأيدي الحاقدة، وقد أكلت النيران القوية -يقول المواطنون- على مرأى من مئات الأشجار التي لا يمكن تعويضها مطلقاً، ولم تستطع فعل شيء، لقوة اضطرابها ولضعف إمكاناتها، فنحن لا نملك سوى /سطول/ المياه!!.

وأكد المقدم نادر الحسن قائد فوج إطفاء حمادة أن هذا الحريق بعد الخامس في المنطقة خلال ٤ أيام متتالية حيث اندلعت أربعة حرائق منذ يوم الخميس الماضي يعتقد أنها مفتعلة من مجهولين وتجهد فرق الإطفاء من محافظة

درعا- الوطن

يتلطف العاطل عن العمل في محافظة درعا بشغف كل طرف حديث عن مسابقة تعيين لدى الجهات العامة ويبدأ بالتقصي والمتابعة حتى يتم الإعلان عنها ليبدأ فوراً إلى التقدم إليها أملاً بالحصول على فرصة عمل تؤمن مردوداً جيداً، لكن الذي بات يحدث أن هذه المسابقات طويلة وقد تقوت المدة القانونية لها وينفذ بعد طول انتظار الناجح فيها حقه في التعيين وخاصة أولئك الذين يتم إحاقهم للتعيين بدل المستفيدين، والمثال جلي من مسابقة مديرية الصحة التي بينت مصادرها أنه أعلن عنها في الشهر الثامن من عام ٢٠١٤ وتظلل ١٠ سائقين و١٦٠ حارساً ومستخدماً وقد تقدم إليها ٩٦١ شخصاً، وبعد إجراء الاختبارات وحساب نتائجها مع معامل التقليل صدر القرار ١٣٦٤ تاريخ ٢٠١٥/٣/٢٢ المتضمن أسماء

## مسابقات تعيين ماراتونية في درعا والمدد قانونية لا تناسبها

بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٦ وتطلب تعيين ١٠٠ حارس و٤٠ مستخدماً و٤٠ من يحملون شهادة الثانوية العامة كإداريين و٦ غساليين و٨ خياطين، وتم إعلان أسماء الناجحين في المسابقة بالكتاب ١١٣٣١ تاريخ ٢٠١٥/٩/٢١ وجرى استقبال الأوراق الثانوية وتمديد فترة الاستقبال لاستئناف بعض الناجحين وأرسلت شهادات الاستعلامات إلى وزارة الصحة لمخاطبة من يلزم للتعاقد مع الناجحين واتخاذ الإجراءات المطلوبة، وهذه الشرائح أرسلت على دفعات بدءاً من شهر ٢٠١٥/١١ وأخرها في ١٤ الشهر الجاري، ولم يصل حتى تاريخه أي رد بهذا الخصوص، وبالنظر إلى التأخير يلاحظ أن عمر المسابقة قارب الثلاث سنوات كما أن المراسلات أخذت ٧ أشهر من المدة القانونية للمسابقة البالغة عاماً بدءاً من ٢٠١٥/٩/٢٣ وقد تنتهي ولم يعين أحد.

الناجحين ثم القرار الذي بين أسماء المقبولين للتعيين بتاريخ ٢٠١٥/٥/٣١ ليبدأ التقدم بالأوراق الثبوتية وإرسالها إلى وزارة التربية للحصول على الموافقات اللازمة، إلا أنه استنفذ واحد من الفئة الرابعة و٢٧ من الفئة الخامسة، صدر قرار تعيين من يليهم حسب تسلسل النجاح وأرسلت أوراقهم للوزارة ثم استنفذ ٧ من بدل المستفيدين وأخذ الذين يهدمهم لكن لم يقدم بأوراقه سوى ٣ من ٧ ورفضت أوراقهم أيضاً، لكن لدى ورود الموافقة من الجهات المختصة على تعيين بدل المستفيدين كانت المدة القانونية للمسابقة البالغة عاماً من تاريخ إصدار القرار بأسماء الناجحين قد انتهت بتاريخ ٣/٢٣ من العام الجاري وحتى تاريخه لم تصدر قرارات تعيين لهم، علماً أن عددهم يبلغ ٢٤ ناجحاً، والإجراءات في مسابقة مديرية الصحة كانت أطول وقد تحدث فيها الإشكالية نفسها، حيث كانت أعلنت



المصرف الإسلامي الأول في سورية

### دعوة السادة المساهمين في شركة بنك الشام المساهمة المغفلة العامة

لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية المقرر عقده بتاريخ ١٨ أيار ٢٠١٦.

يسر مجلس إدارة بنك الشام أن يدعو السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية المقرر عقده في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأربعاء الواقع في ١٨ أيار ٢٠١٦ في قاعة الأمويين في فندق الشام في دمشق، لمناقشة جدول الأعمال المتضمن المواضيع التالية:

- ١- سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للسنة المالية المنصرمة ٢٠١٥ وخطة العمل لسنة ٢٠١٦ والمصادقة عليه.
- ٢- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية في ممارسة نشاطاته والمصادقة عليه.
- ٣- سماع تقرير مدقق الحسابات عن الميزانية وعن أحوال البنك وحساباته للسنة المالية المنصرمة والمصادقة عليه.
- ٤- مناقشة الحسابات والميزانية الختامية الموقوفة بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١٥ والمصادقة عليها.
- ٥- اتخاذ القرار فيما يتعلق بالاحتياطات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.
- ٦- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي البنك عن السنة المالية ٢٠١٥.
- ٧- البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٥.
- ٨- انتخاب مدقق الحسابات لعام ٢٠١٦ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته.
- ٩- انتخاب أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.
- ١٠- إقرار التعديل على لائحة عمل هيئة الرقابة الشرعية.

تعد الجلسة الأولى للاجتماع الهيئة العامة العادية قانونية بحضور مساهمين يمثلون أكثر من ٥٠% من أسهم البنك المكتتب بها وفي حال لم يتوفر هذا النصاب، يمدد التسجيل بحسب الأحكام الواردة آنفاً ساعة واحدة لتنعقد هيئة عامة جديدة في الساعة الثانية عشرة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ١٨ أيار ٢٠١٦ في نفس المكان وتعتبر الجلسة قانونية مهما كان عدد الأسهم الممثلة في الاجتماع، ويعتبر التسجيل للجلسة التي لم يكتمل نصابها ساري المفعول للجلسة الثانية.

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بحضور اجتماع الهيئة العامة المذكور المبادرة إلى تسجيل طلبات اشتراكهم أصالة أو وكالة بدءاً من يوم الأحد الواقع في ٨ أيار ٢٠١٦ من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة الثالثة من بعد الظهر يومياً عدا أيام الجمعة والسبت وذلك في مبنى الإدارة العامة للبنك بدمشق الكائن في دمشق، ساحة النجمة، مصطحبين معهم وثيقة تثبت عدد الأسهم التي يحملونها بالإضافة إلى وثائق إثبات الشخصية، أو في المكان المخصص للتسجيل عند مدخل قاعة الأمويين - فندق الشام في دمشق في صباح يوم الاجتماع الواقع في ١٨ أيار ٢٠١٦ من الساعة العاشرة صباحاً ويستمر حتى الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم انعقاد الجلسة.

يحق للمساهم الذي يرغب بتوكيل الغير لحضور الجلسة أن يتقيد بأحكام التوكيل الواردة في المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١.

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بالبنك على الرقم: ٣٣٩١٩ ٩٦٣ +.

بنك الشام  
رئيس مجلس الإدارة  
علي يوسف العوضي

بنك الشام  
رئيس مجلس الإدارة  
علي يوسف العوضي